ص وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر
ش فلا فرق بين اسم الفاعل واسم المفعول فيما زاد على ثلاثة الا بكسر ما قبل
الاخير وفتحه ص وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول كآت
من قصد ش اي كالمصوغ من قصد فتقول مقصود واذا كان الثلاثي
لازما قيد مفعوله بالحرف الذي يتعدى به نحو ممرور به ويعني بالثلاثي
المتصرف ص وناب نقلا عنه ذو فعيل ش اي ناب ذو فعيل بمعنى
صاحب هذا الوزن عن مفعول نقلا لا قياسا نحو كحيل بمعنى مكحول
وقتيل وطريح وهذا كثير قال الشارح وعلى كثرته لم يقس عليه باجماع
وفي التسهيل وليس مقيسا خلافا لبعضهم فنص على الخلاف وفي شرحه
وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل فقيد في الشرح
واطلق في الاصل فان قلت فهل يعمل فعيل النائب عن مفعول عمل اسم
المفعول قلت ذكر في التسهيل انه ينوب في الدلالة لا العمل فعلى
هذا لا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل ابوه وقد اجازه ابن عصفور
ويحتاج الى سماع فان قلت لم قال فتاة فمثل بالمونث والمذكر
قلت لينبه على ان فعيلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمونث وسياتي
في موضعه

الصفة المشبهة باسم الفاعل

ص صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم الفاعل
ش تميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها باضافتها
اليه نحو حسن الوجه وذلك بخلاف اسم الفاعل فانه لا يصلح لذلك
فان قلت يشعر قوله استحسن بان اسم الفاعل قد يضاف الى فاعله
ولكنه ليس بمستحسن قلت الشارح ان ذلك لا يسوغ في اسم الفاعل
الا ان امن اللبس فقد يجوز على ضعف وقلة في الكلام نحو كاتب الاب
زيد كاتب ابوه انتهى وليس على اطلاقه بل نقول اذا قصد ثبوت اسم

الفاعل

[illegible]

الفاعل ان كان من غير متعد عومل معاملة الصفة المشبهة وساغت
اضافته الى ما هو فاعل في المعنى فتقول زيد قائم الاب بالرفع والنصب
والجر على حد الحسن الوجه وان كان من متعد بحرف جر فكذلك عند
الاخفش وصححه ابن عصفور رد لقولهم هو حديث عهد بربح ونقل
المنع عن الجمهور وان كان من متعد الى واحد فكذلك عند المصنف بشرط
امن اللبس وفاقا للفارسي وذهب كثير الى منعه وفصل قوم فقالوا
ان حذف مفعوله اقتصارا جاز والا فلا وهو اختيار ابن عصفور وابن
ابي الربيع والسماع يوافقه كقوله ما الراحم القلب ظلاما وان
ظلما وان كان من متعد الى اكثر من واحد لم يجز جعله كالصفة قال بعضهم
بغير خلاف فان قلت لم قال فاعل معنى قلت لانه لا تضاف الصفة اليه
الا بعد اسنادها الى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلا الا من جهة المعنى وقوله
المشبهة باسم الفاعل يجوز ان يكون مبتدا او صفة خبره وفي الكلام تقديم
وتاخير ويجوز ان يكون صفة مبتدا وان كان نكرة لوصفه والمشبهة
خبر والاول اظهر فان قلت ما وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل
قلت من اوجه احدها انها تدل على حدث ومن قام به الثاني تونث
وتذكر والثالث انها تثنى وتجمع وكان حقها الا تعمل عمل فعلها لانها لا
تجري على المضارع ولا هي معدولة عن الجاري عليه الا انها عملت
لمشابهتها اسم الفاعل فيما ذكر ثم اعلم ان بين اسم الفاعل والصفة المشبهة
فروقا الاول ان الصفة المشبهة لا تكون الا من فعل لازم بخلاف
اسم الفاعل فانه يصاغ من المتعدي واللازم والى هذا اشار بقوله
ص وصوغها من لازم ش الثاني انها لا تكون للماضي المنقطع ولا لما لم يقع
ولا توجد الا للحاضر وهو الاصل في باب الوصف لانها لم توضع
لافادة معنى الحدوث بل لنسبة الحدث الى الموصوف به على جهة

Copyright © King Saud University